الأمم المتحدة

A/67/69

الجمعية العامة

Distr.: General
9 March 2012
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى فرع شؤون الجمعية العامة، ويشرفها، بالإشارة إلى المذكرة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بأن تحيل طيه بياناً بالتعهدات والالتزامات الطوعية التي أخذتها الأرجنتين على عاتقها (انظر المرفق)، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

* A/67/50.

200312 200312 12-25910 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

ترشح الأرجنتين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥: التعهدات والالتزامات الطوعية

أولا - الأرجنتين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رشحت الأرجنتين نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، في سياق الانتخابات التي ستجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيار/مايو ٢٠١٢.

ومنذ استعادة الديمقراطية، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٣، والدولة تنتهج سياسة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي سياسة تعكس المطالب الأساسية للمجتمع الأرجنتيني. ولذلك، فحماية وتعزيز هذه الحقوق يشكلان محور السياسة الخارجية لبلدنا.

وينص دستور الأرجنتين على مجتمع ديمقراطي تعددي محوره الاحترام التام لحقوق الإنسان. ومن الركائز التي يستند عليها كفالة المساواة التامة في التمتع بالحقوق لجميع السكان سواء كانوا مواطنين أو أجانب، وضمان مبدأ عدم التمييز وفصل السلطات. وفي عام ١٩٩٤، حينما جرى إصلاح الدستور، تعزز الالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بإعطاء مكانة دستورية للصكوك الرئيسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنها الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، وجميعها، وفقا لمقتضياتها، يجب اعتبارها مكملة للحقوق والضمانات المكرسة في الدستور.

وأعطى القانون رقم ٢٥٧٧٨ مكانة دستورية لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما أعطى القانون رقم ٢٤٨٢٠ مكانة دستورية لاتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري للأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

وفي الآونة الأخيرة، مهدت الأرجنتين السبيل لتنفيذ خطة وطنية لحقوق الإنسان تتمثل في تقييم للحالة الراهنة للنهوض بتلك الحقوق في البلد، تنبثق منه الخطوط الرئيسية

للعمل الاستراتيجي على الأمدين المتوسط والطويل. وتتألف هذه الخطة من مجموعة من التدابير التي تتيح تعميم حقوق الإنسان وترسيخها وتوطيدها، من خلال اتباع نهج قائم على توافق الآراء ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تنفذ منذ عام ٢٠٠٥ خطة وطنية لمناهضة التمييز، تحتوي على تحليل دقيق لهذه المسألة، وتحدد برنامجا للعمل، وتنص على توصيات محددة بهذا الخصوص. وهذا ما جعل بلدنا نموذجا يقتدى به في بلدان أخرى في وضع مثل هذه الخطط.

وفي هذا الصدد، شددت الأرجنتين بوجه خاص على العمل تدريجيا على دمج ممارسات وقواعد المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتجلى هذا في التشريعات التالية:

في عام ٢٠٠٤، أدى سن قانون الهجرة الجديد رقم ٢٥٨٧١ إلى إلغاء القوانين التي فرضتها حكومة الأمر الواقع الأخيرة وإلى تحديد مبادئ بموجب الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وأفضت لائحة هذا القانون (المرسوم الرئاسي رقم ٦١٦/٢٠١٠) إلى توطيد نهج سياسة عدم التمييز إزاء المهاجرين. ومن ثم باشرت الأرجنتين تنفيذ برنامجين خاصين لإضفاء الطابع القانوني على الوثائق هما: البرنامج الموجه للمهاجرين من خارج السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبرنامج الوطني لإضفاء الطابع القانوني على وثائق الهجرة (الوطن الكبير) الخاص بالمهاجرين من البلدان ذات العضوية الكاملة في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها، الذي تم من خلاله تسجيل ٤٢٠ ٠٠٠ شخص للحصول على تصاريح بالإقامة القانونية. وهذا يعكس الاقتناع بأن سياسة الهجرة التي تيسر الحصول على الإقامة القانونية للمهاجرين هي عنصر رئيسي للحصول على فرص العمل في ظروف تصون الكرامة سواء تعلق الأمر بالمهاجرين الوافدين إلى الأرجنتين من أجل الحماية الاجتماعية أو بالمواطنين الأرجنتينيين المتنقلين عبر أراضي أمريكا الجنوبية.

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٦٠٢ الصادر عام ٢٠٠٩، أنشئت الإعانة الشاملة لكل طفل، التي يستفيد منها حاليا أكثر من ٣ ٦٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والمراهقين من سن الولادة وحتى سن الثامنة عشر عاما. وبالمثل، شرع في بذل إعانة الحمل من أجل الحماية الاجتماعية للنساء الحوامل العاطلات عن العمل أو الخادمات في المنازل أو العاملات في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، اعتبارا من الشهر الثالث من الحمل.

وإن ما تقدم ذكره من إعانات يسهم في توسيع أسس نظام الحماية الاجتماعية للأرجنتين، بما يتيح الكفاءة في اتساق السياسات الموجهة إلى الحماية الاجتماعية وسياسات العمالة النشطة التي تضعها كتابة الدولة المكلفة بالعمالة في وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي.

وهناك مثال آخر على العمل التدريجي لتعزيز الحقوق الأساسية يكمن في سن القانون رقم ٢٦٦٥٧ المتعلق بالصحة العقلية المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الذي يستند إلى نهج حقوق الإنسان ويتمحور بالأساس حول إخراج المرضى من المؤسسات وتأهيلهم وإدماجهم في مجتمعهم. وفيما يتعلق بالأموال المخصصة للصحة العقلية في الميزانية، تنص المادة ٣٢ من القانون المذكور على ما يلي: ”تقوم السلطة التنفيذية، بصورة تدريجية وفي أجل لا يتعدى ثلاث (٣) سنوات ابتداء من تاريخ سن هذا القانون، بإدراج زيادة في الميزانية المقترحة في الأموال المخصصة للصحة العقلية لكي تصل على الأقل إلى عشرة في المائة (١٠ في المائة) من إجمالي ميزانية الصحة“.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعطى مجلس النواب الأرجنتيني موافقته على مشروع القانون المتعلق بالآلية الوطنية لمنع التعذيب. وتمثل هذه الموافقة خطوة هامة للغاية في اتجاه امتثال الأرجنتين للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وإن سن قانون المساواة في الزواج جعل من بلدنا أول بلد في أمريكا اللاتينية وعاشر بلد في العالم يسمح بعقد الزواج بين مثليي الجنس في جميع أنحاء إقليمه. وهذه الخطوة الرائدة، المعترف بها على الصعيد العالمي، تمثل نداء إلى المساواة من أجل إصلاح وضع تمييزي لا يمكن أن يستمر.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اتخذت خطوة أخرى نحو تحقيق المساواة في الحقوق وأحرز تقدم في التصدي للتمييز، إذ أعطى مجلس النواب الأرجنتيني موافقته على مشروع قانون الهوية الجنسانية. وسيناقش مشروع القانون في مجلس الشيوخ الأرجنتيني خلال الدورة المقبلة.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، قامت الأرجنتين بأعمال الترويج وبالمشاركة النشطة في المفاوضات المتعلقة بصكوك حماية حقوق الإنسان. ويجدر بالإشارة أن عام ٢٠١١ شهد، إلى جانب التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إكمال الأرجنتين لإجراءات التصديق على أهم صكوك حقوق الإنسان في النظامين العالمي والإقليمي.

وهذا يندرج ضمن سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز القانون الدولي، والتعاون، وترويج القيم العالمية المتصلة بالسلام والأمن، والديمقراطية التمثيلية، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها سواء منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية.

وامتثالا لما أوصي به خلال الاستعراض الدوري الشامل، جرى التصديق في عام ٢٠٠٨ على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

وفيما يتعلق بآليات مراقبة معاهدات حقوق الإنسان، أوفت الأرجنتين بما قطعته على نفسها من التزامات بخصوص تقديم تقارير دورية إلى هيئات المراقبة (اللجان) وكذلك ما يرتبط منها بنظام الطلبات الفردية. ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أن بلدنا يقر باختصاص اللجان بالنظر في الطلبات الواردة من الأفراد الذين يدعون بانتهاك حقوقهم كما تعترف بها تلك المعاهدات (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالاختفاء القسري). وقد قدمت الأرجنتين جميع التقارير الدورية إلى مختلف هيئات المراقبة المعنية.

إن المسار الذي تسلكه دولة الأرجنتين منذ عام ١٩٨٣، وبخاصة الزخم الحاسم الذي أعطته منذ عام ٢٠٠٣ حكومتا الرئيسين نستور كيرشنر وكريستينا فرنانديز دي كيرشنر لجهود مكافحة الإفلات من العقاب والكفاح من أجل إعمال حقوق الإنسان وحمايتها، جعل بلدنا في مركز ريادي على صعيد بناء نظام دولي أكثر عدلا، وهو ما يمثل إحدى أهم مزاياه النسبية ليتبوأ مكانته السياسية الحالية في العالم.

ومن الجدير بالإشارة أن هذا المسار الذي تسلكه الأرجنتين هو ثمرة جهود دؤوبة من جانب المنظمات المحلية لحقوق الإنسان، التي ما انفكت تطالب الدولة، تحت شعار ”الحقيقة والعدالة والذاكرة“، بأن تكفل حسن تسيير المؤسسات الديمقراطية من خلال الدفع، من منطلق دورها كأعضاء في المجتمع المدني، بمقترحات سياسات عامة تراعي المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وليس النهوض بالحق في معرفة الحقيقة، ومبادرات الأرجنتين لمنع الانتهاكات الواسعة النطاق التي تتعرض لها حقوق الإنسان في العالم، والمقترحات المتعلقة بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سوى أمثلة مقتضبة عن المجالات التي تبرهن فيها الأرجنتين على ريادة حقيقية على الصعيد العالمي.

وتمثل التدابير التي اتخذتها الأرجنتين على الصعيد الوطني لمكافحة الإفلات من العقاب وللاستجابة للمطالب الداعية إلى إجلاء الحقيقة وإحقاق العدالة وجبر ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها حقوق الإنسان خلال الحكم الديكتاتوري العسكري الأخير ركائز أساسية في السياسة الشاملة للدولة الأرجنتينية في مجال حقوق الإنسان.

ونظرا لتاريخ الأرجنتين والالتزامات التي قطعتها على نفسها تكتسي المعاقبة على الجرائم ضد الإنسانية ومنع الإبادة الجماعية أهمية خاصة. وفي هذا السياق، شاركت الأرجنتين مشاركة نشطة في عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. كما تتعاون تعاونا قويا من أجل إنشاء الآليات اللازمة لمنع الإبادة الجماعية من خلال تنظيم المنتديات الإقليمية.

وتؤمن الأرجنتين إيمانا راسخا بأن من الضروري مواصلة تعزيز النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن ثم فإنها تود أن تسهم إسهاما حاسما في مرحلة توطيد مجلس حقوق الإنسان هذه، ما سيفضي إلى مزيد من التحسن في مستويات الحماية على الصعيد الدولي.

ثانيا – جهود الأرجنتين في إطار النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

في إطار الأمم المتحدة، كانت الأرجنتين عضوا في لجنة حقوق الإنسان في الفترات التالية: ١٩٥٧-١٩٦٢ و ١٩٦٦-١٩٦٨ و ١٩٨٠-١٩٩٣. وظلت عضوا منذ عام ١٩٩٧، إذ جرى إعادة انتخابها في أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى أن تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي كانت عضوا فيه لمدة سنة، فكانت بذلك تشجع تناوب الأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى التنسيق الوثيق بين بلدنا وجميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ويزورنا مختلف المقررين والأفرقة العامة في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونؤيد المبادرات التي تنص على تجديد الولايات القائمة وإيجاد ولايات جديدة.

ومن ناحية أخرى، قدمت الأرجنتين عدة مشاريع قرارات جديدة إلى مجلس حقوق الإنسان، ومن بينها إدراج البند المعنون ''الحق في معرفة الحقيقة'' في جدول الأعمال الدولي. ويقوم النهوض بهذا الحق على منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في العالم. وعلاوة على ذلك، قدمت الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٩ مبادرات بشأن علم الطب الشرعي الوراثي وحقوق الإنسان، ما يجعل بلدنا جهة رائدة في هذا المجال على الصعيد الدولي.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى إنشاء ولاية مواضيعية جديدة مؤخرا للمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وهذه المبادرة قدمت بالاشتراك مع سويسرا ومن بين المشاركين الرئيسيين في تقديمها كل من المغرب وكوت ديفوار وفرنسا.

وتمثل الأنشطة المتصلة بتعميم الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي بدأ نفاذها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والتي قبلت الأرجنتين بموجبها اختصاص اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، محورا رئيسيا في السياسة

الخارجية لبلدنا، إلى جانب الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل صياغة اتفاقية بشأن حماية حقوق كبار السن.

وفي المنتديات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تؤيد الأرجنتين مختلف القرارات وتعمل بنشاط على اعتمادها، ومن بينها القرار المعنون ''حقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية'' الذي يتناول في جملة أمور إلغاء تجريم المثلية الجنسية؛ والقرار المعنون ''حماية حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)''. وتشارك الأرجنتين أيضا في رعاية تنظيم المناسبة التقليدية بشأن موضوع ''حقوق الإنسان والميل الجنسي'' التي تهدف إلى الترويج لهذا الموضوع في إطار الأمم المتحدة وإلى إلقاء الضوء عليه، وهي كذلك عضو في ''الفريق الأساسي'' للبلدان المنظمة. وخلال الاجتماع الأخير المعقود في نيويورك، أشير إلى الأرجنتين باعتبارها إحدى الحالات التي تحققت فيها تطورات إيجابية على هذا الصعيد.

وتؤيد الأرجنتين الاستعراض الدوري الشامل إذ إنها تعتبر هذه الآلية أداة هامة وموضوعية في النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا السياق، يجب أن تراعى على نفس المنوال جميع الحقوق، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

ولإعطاء مثال على التزام الأرجنتين بمتابعة التوصيات التي قدمتها الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل أثناء الدورة الخامسة عشرة للمجلس (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، قدم بلدنا طواعية تقريرا مسبقا عن الامتثال للتوصيات الموجهة للأرجنتين، يوجز في شكل مقتضب التدابير التي اتخذتها حتى الآن لمتابعة توصيات الفريق العامل، كتعبير آخر عن دعمها لهذه الآلية.

ثالثا – جهود الأرجنتين في إطار النظام الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تشارك الأرجنتين بنشاط في جميع المفاوضات التي تجرى بشأن حقوق الإنسان في إطار منظمة الدول الأمريكية، وتتحاور باستمرار مع دول المنطقة.

ومن جهة أخرى، توجه الأرجنتين، على غرار الدعوة التي توجهها لآليات الأمم المتحدة، دعوة مفتوحة ودائمة لأجهزة منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لزيارة البلد. هذا بالإضافة إلى أنها تعترف باختصاص لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بتلقي الشكاوى ضد دولة الأرجنتين فيما يتصل

بانتهاكات حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، عقدت في بوينس آيرس في عام ٢٠٠٩ دورة استثنائية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بناء على دعوة من حكومة الأرجنتين واحتفاء بالذكرى السنوية لإنشاء اللجنة (١٩٥٩)، والذكرى السنوية لإنشاء محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٧٩) والذكرى السنوية للزيارة التاريخية التي قامت بها اللجنة لبلدنا في عام ١٩٧٩.

وتجدر الإشارة أيضا إلى ما تم خلال الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية من اتخاذ قرارات بشأن ''الحق في معرفة الحقيقة''، و ''حماية حقوق الإنسان لكبار السن''، و ''حماية طالبي اللجوء في الأمريكتين''، و ''اللجوء إلى القضاء – دور محامي الدفاع العامين الرسميين''. وجميعها مبادرات من بلدنا.

رابعا – التزامات الأرجنتين خلال فترة ولايتها

إن الأرجنتين، إذ تتطلع إلى الحصول على تأييد واسع من الدول الأعضاء، تلتزم بما يلي:

على الصعيد العالمي:

- النهوض بتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا لمبادئ العالمية والترابط وعدم قابلية التجزئة
- تشجيع تعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة للدفاع عن حقوق الإنسان، بتقديم مشاريع القرارات والمشاركة في تقديمها في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان، بما يساهم في إعلاء المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان
- العمل مع جميع منظمات المجتمع المدني من خلال حوار تفاعلي يهدف إلى إنشاء فضاءات جديدة لتعزيز آلياتها للمشاركة في مجلس حقوق الإنسان والاعتراف بدورها في الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان
- تمكين مجلس حقوق الإنسان ليستطيع التصدي بفعالية للحالات العاجلة التي تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولولايات البلدان
- تأييد الالتزام بالعمل، خلال المشاورات الدبلوماسية، على الثني عن ممارسات من قبيل ''الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء'' بشأن مشاريع قرارات معينة. فمن اللازم أن

يكون أعضاء المجلس، من منطلق الحوار والتعاون، على استعداد للنظر في جميع المسائل المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

- دعم تعزيز الإجراءات الخاصة واستقلالها مع ضمان الحرية التامة للمكلفين بولايات. ويجب أن تنظر الإجراءات الخاصة بصورة متوازنة في انطباق جميع حقوق الإنسان، سواء كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية أو مدنية وسياسية، بما في ذلك الحق في التنمية
- مواصلة دعم عمل مكتب المفوض السامي وآلياته مع السعي إلى زيادة مشاركته في عمل المجلس
- المشاركة على نحو بناء من أجل تعزيز قدرة الاستعراض الدوري الشامل على التغيير مع كفالة الاستفادة من التعاون التقني لجميع الدول التي تحتاج إليه. ويجب أن يراعى في الاستعراض، عند صياغة توصياته، اختلاف مستويات التنمية في البلدان الخاضعة للتقييم والمنظور الجنساني
- مواصلة بذل الجهود لكفالة تطبيق وامتثال كاملين من جانب كافة الدول للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

على الصعيد الإقليمي:

- مواصلة تشجيع الحوار والتعاون بين دول المنطقة في سبيل الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان جلب رؤية بنّاءة وروح توافقية إلى المجلس
- التعاون على تعزيز الديمقراطية في المنطقة، من خلال ضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان
- مواصلة المشاركة بنشاط في الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان لكبار السن الذي يركز في إطار منظمة الدول الأمريكية على حماية حقوق المسنين

على الصعيد الوطني:

- المضي في التنفيذ الكامل على الصعيد الوطني للالتزامات التي قطعتها الأرجنتين في إطار الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان
- مواصلة وتعميق مسعى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني باعتباره سياسة تنتهجها الدولة، استنادا إلى الاقتناع الراسخ بأنها حقوق أصيلة لجميع البشر

- مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بتنفيذ سياسات تهدف إلى إجلاء الحقيقة وإحقاق العدالة وتخليد الذكرى وتعويض الضحايا
- العمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بسياسات عامة تضمن احترام حقوق الإنسان
- اعتماد منظور جنساني في إطار متابعة الاستعراض الدوري الشامل
- تضمين الاستعراض الدوري الشامل جوانب تتعلق بمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف الجنساني.